



التقرير التاسع والثلاثون للمدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إلى مجلس الأمن التابع
للأمم المتحدة عملاً بقرار المجلس 1593 (2005)

2. مو□ ز تنفيذي
5. أولاً - مقدمة
5. ثانياً - التقدم المحر□ في خريطة الطريق
6. (1) التقدم المحر□ في مسارات التحقيق الرئيسية
6. أ- التحقيق الجاري في الجرائم المُدعى ارتكابها في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023
8. ب- الدعاوى في □ ق عمر البشير وعبد الر□ يم □ سين وأ□ مد هارون
9. ج- محاكمة السيد علي محمد علي عبد الر□ من المعروف أيضاً باسم علي كوشيب
10. د- الدعوى في □ ق عبد الله باندا أبكر نورين
10. (2) التقدم المحر□ في المبادئ الرئيسية للعمل المُجدد في الحالة في دارفور
10. أ- تمكين المجني عليهم والشهود والمجتمعات المحلية المتضررة
12. ب- التعاون مع السلطات الوطنية السودانية
13. ج- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية
14. ثالثاً - التطلع إلى المستقبل
15. (1) تقييم معايير الحالة
16. (2) الأهداف المُحدثة
18. رابعاً - خاتمة

مؤاز تنفيذي

يعرض هذا التقرير الأنشطة التي نفذها مكتب المدعي العام ("المكتب") فيما يتعلق بالحالة في دارفور خلال الفترة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه 2024.

إن الحالة الراهنة في دارفور مأساة إنسانية بالغة؛ فهي تمثل أزمة إنسانية غير مسبوقة تتسم بورود مزاعم تفيد بارتكاب جرائم على نطاق واسع تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة"). وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، زاد المكتب من جمعه للمعلومات والأدلة المتعلقة بأمور منها الجرائم الجنسية، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، والاستهداف العشوائي للسكان المدنيين، والهجمات على مخيمات المشردين داخليا وأعمال القتل والنهب وقصف الأعيان المدنية أو استهدافها.

وظلت هذه المزاعم المستمرة موضع تحقيق مركز ونشط يُجريه المكتب منذ الإعلان الذي أدلى به في تموز/يوليه 2023 المدعي العام كريم أ. أ. خان عقب اندلاع الأعمال العدائية في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية ("القوات المسلحة") وقوات الدعم السريع ("الدعم السريع") والجماعات المسلحة المنتسبة لها.

إن تحقيق المكتب، الذي يركز تركيزا أساسيا على الجرائم المُدعى ارتكابها (ومنها جرائم جنسانية وجرائم ضد الأطفال) في مدينة الجنينة والمناطق المحيطة بها في غرب دارفور، قد أُرز تقدما سريعا خلال الأشهر الستة الماضية، تُكمله جهود أُدث عهدا بذلها المكتب لجمع الأدلة المتعلقة بالجرائم المُدعى ارتكابها في مدينة الفاشر وفضها. وقد استفاد التحقيق الذي أجراه المكتب تحديدا مما يلي:

- عمليات نشر المحققين ميدانيا على نطاق واسع في تشاد وبلدان أخرى، وهو ما دعم التواصل المهم الجاري مع المجتمعات المحلية المتضررة، وعملية جمع الإفادات وغيرها من أشكال الأدلة. وفي مخيمات اللاجئين في شرق تشاد، استمع المكتب إلى نداءات متكررة وعاجلة بتحقيق العدالة والتأكيد أيضا على الحاجة الماسة إلى مزيد من المساعدات الإنسانية. ويعرب المكتب عن امتنانه للسلطات التشادية على ما قدمته من تعاون إلى المكتب دعما لعمليات النشر تلك؛
- أوفد المكتب محققين إلى بورتسودان للعمل مع السلطات الوطنية المعنية في السودان، وهو ما أسفر عن تطورات إيجابية في ميدان التعاون؛
- تواصل المكتب المثمر مع القيادة القبلية لمجتمعات محلية عربية من دارفور لأول مرة، إذ شرع في واز مهم يهدف إلى دعم عملية تقديم المعلومات ذات الصلة بالتحقيقات؛
- استمرار الاستجابة للدعوة العامة التي وجَّهها المدعي العام خان في زيران/يونيه لتقديم المعلومات والتعاون فيما يتعلق بمزاعم ارتكاب جرائم دولية في دارفور، بما فيها تلك المرتكبة في مدينتي الجنينة والفاشر؛
- العمل المكثف مع الشركاء من المجتمع المدني في السودان وفي بلدان أخرى، من أجل توطيد أواصر التعاون والدعم المتبادل بشأن نُهج التوثيق وزيادة تدفق المعلومات دعما للتحقيقات؛

• مواصلة المكتب جمع الأدلة المرئية والسمعية وغيرها من الأدلة المستندية وتحليلها، بسبل منها تفتيات التحقيق المتقدمة المفتوحة المصدر، مستفيدا من التعاون مع عدد متزايد من الشركاء الخارجيين.

وقد دعمت هذه الخطوات مجتمعة إراز تقدم كبير في جمع الأدلة وتحليلها، والتكليف القانوني للوقائع فيما يتعلق بالادعاءات المستمرة التي تفيد ارتكاب جرائم دولية في دارفور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيتخذ المكتب خطوات ذات أهداف محددة لسد الثغرات المتبقية في الأدلة، بغية تقديم طلبات إصدار أوامر القبض إلى الدائرة التمهيدية بالمحكمة في الوقت المناسب.

وأصبح التقدم الذي أحرزه المكتب في الفترة المشمولة بهذا التقرير ممكنا بفضل تعاون المجني عليهم والناجين، علاوة على الدول والجهات الأخرى من غير الدول، مع إقامة المكتب شراكات جديدة لتنويع المعلومات ذات الصلة دعما لتحقيقاته. وفي هذا الصدد، انصبَّ تركيز المكتب بشدة على التواصل مع منظمات المجتمع المدني، بسبل منها المساهمة في تعزيز قدراتها لدعم جهودها في مجال التوثيق لاآمال الاستعانة بها لاآقا في عمليات المساءلة. ويواصل المكتب العمل مع عدد من الدول الرئيسية من أجل التشجيع على الاستجابة لطلبات المساعدة في إطار زمني داعم لتنفيذ ولايته.

وإضافة إلى تعجيل المكتب بتحقيقه في ولاية غرب دارفور، ودعوته إلى تقديم مزيد من الأدلة ذات الصلة به، تلقَّى المكتب معلومات ذات صلة بالحالة المتدهورة في ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر، وعمل مع الشركاء المتعاونين معه في حفظ الأدلة ذات الصلة.

واضطلع المكتب أيضا بأنشطة تحقيق إضافية بغية مواصلة تعزيز الأدلة فيما يتعلق بالأفراد الذين صدرت بشأنهم بالفعل أوامر قبض. وما فتئ هذا العمل تدعمه إقامة شراكات ومد جسور تعاون جديدة، علاوة على الوصول إلى شهود جدد فيما يخص الدعاوى المقامة على السادة البشير وآسين وهارون.

وبالتوازي مع التقدم المحرز في التحقيقات، واصل المكتب مشاركته في المحاكمة الجارية للسيد علي محمد علي عبد الرزق من ("السيد عبد الرزق من")، التي تُعد أول محاكمة تُعقد أمام المحكمة تنفيذًا لإآالة من مجلس الأمن بموجب القرار 1593 (2005). وتوشك مرافعات الدفاع على الانتهاء، إذ من المقرر أن يدلي شاهد إضافي بشهادته في أيلول/سبتمبر 2024، ويقدم الفريقان والمشاركون مذكراتهم النهائية وملاآظاتهم الختامية انتظارا لصدور آكم خلال عام 2025.

وعلاوة على مُضيّ المكتب قُدمًا في أعماله المتعلقة بالتحقيق والمقاضاة، قدم المكتب أيضا مساعدة كبيرة وملتوسة للسلطات المحلية التي تحقق في الجرائم المرتكبة في دارفور خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إآدي آالات المساعدة، تمكَّن المكتب من تقديم دعم كبير في سياق الجهود التي تبذلها سلطات إنفاذ القانون الوطنية في إآدي الدول الأطراف، فيما يتصل بتحقيقاتها المتعلقة بشخص يُشتبه في اضطلاع به دور كبير في الجرائم المتواصلة التي يجري ارتكابها في دارفور. ويسعى المكتب، تماشيا مع سياسته الجديدة بشأن التكامل والتعاون التي دُشنت في نيسان/أبريل من هذا العام، إلى مواصلة استكشاف السبل التي يمكن أن يُقدَّم فيها الدعم للإجراءات المحلية، وهو ما يعكس المسار ذا الاتجاهين في التعاون مع السلطات الوطنية، الذي يسعى المكتب إلى إنشائه في جميع الحالات.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، رأى المكتب أيضا بعض الخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات السودانية من خلال تنفيذ عدد من طلبات المساعدة المعلقة ومنح تأشيرات لتسهيل سفر موظفي المكتب إلى السودان. ورغم أن هذا التقدم المحرز لا بد من تعزيزه في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، يفدّر المكتب ما اتخذته السلطات السودانية من خطوات مملوسة سيرا إلى الأمام في الأشهر الستة الماضية.

وعلى خلفية ذلك، سيواصل المكتب في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل عمله وجهوده الرامية إلى المساءلة عن الجرائم المُدعى ارتكابها في سياق الحالة في دارفور، عملاً بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)، مع التركيز على الأهداف التالية:

- اتخاذ الخطوات التالية المطلوبة نحو اختتام محاكمة عبد الرزق من:
 - عقب الاستماع إلى آخر شاهد دفاع في أيلول/سبتمبر 2024، سيقدم المكتب مذكرته الموجزة النهائية وملائماته الختامية وفقاً للجدول القضائي الذي ددته الدائرة الابتدائية.
- الاستمرار في الجمع المسبق للأدلة المتعلقة بجرائم عام 2023 والجرائم الجاري ارتكابها، وتقديم مخرجات التحقيقات:
 - استناداً إلى الزخم الحالي وجمع الأدلة الإضافية ذات الصلة كما هو متوقع، سيكون المكتب في وضع يسمح له بإراز تقدم، ووضع الصيغة النهائية لعمله بشأن التكيف القانوني للوقائع والأدلة فيما يتعلق بأولوياته في التحقيق. وسيبرسي ذلك الأساساً لصياغة طلبات أوامر القبض فيما يتعلق بالمشتبّه فيهم الرئيسيين فيما بعد، توطئة لتقديمها في الوقت المناسب إلى الدائرة التمهيدية.
 - سيكون استمرار تعاون المجني عليهم والشهود وجميع الشركاء □ اسماً في الفترة المقبلة، لتحقيق مزيد من التقدم الملمو □ في هذا التحقيق.
- تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بالدعوى المقامة على البشير و □ سين وهارون:
 - لا يزال المكتب عاقداً العزم على العمل من أجل الفصل في الدعوى المنظورة المقامة على هؤلاء المشتبه فيهم الثلاثة الذين لا يزالون طلقاءً. وستستمر الجهود الرامية إلى جمع الأدلة الحاسمة من الشهود للمساعدة على مواصلة تعزيز هذه الدعوى.
 - بالتوازي مع ذلك، سيبدأ المكتب كل الجهود اللازمة، وسيأخذ أي خطوات إضافية لتعقب المشتبه فيهم، بما يشمل ضمان دعم الدولة وتعاونها اللازمين لهذا الغرض. ودعماً لهذا الجهد وغيره من مبادرات التعقب في جميع الحالات المعروضة على المحكمة، أنشأ المكتب قسماً متخصصاً للتعقب ودمج المعلومات.
- الاستمرار في توطيد أواصر العمل مع الدول والشركاء الآخرين لدعم جميع التحقيقات المتعلقة بدارفور:
 - لا يزال التعاون □ اسماً لإراز تقدم ملمو □ في جميع مسارات التحقيق. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيواصل المكتب تكثيف جهوده لضمان دعم شركائه ومساعدتهم في مجالات تبادل المعلومات والأدلة، وتيسير مهام التحقيق، والدعم العملي واللوجستي والتحليلي.
- استبقاء التواصل وزيادته مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى؛

○ سيكتف المكتب تواصله مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، مستفيدا من التفاعلات السابقة، دعما لجهوده في مجال التحقيق.

○ سيوفد المكتب مزيدا من بعثات التوعية إلى مخيمات اللاجئين في الفترة المشمولة بالتقرير، بهدف تعميق التواصل مع الناجين من الجرائم المرتكبة في دارفور ومواصلة التبادلات الأخيرة مع زعماء المجتمعات العربية من دارفور.

● تعزيز المساعدة فيما يتعلق بمبادرات التكامل التي تضطلع بها الدول التي تحقق مع الجناة المحتملين:

○ يظل التكامل، مثله مثل التعاون، مهما في عمل المكتب لضمان المساءلة عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وسيواصل المكتب تلبية طلبات الدول والمنظمات التي تُجري تحقيقات فيما يتعلق بالحالة في دارفور ومساعدتها، من خلال تقديم المعلومات والأدلة، وغير ذلك من أشكال الدعم في دود إمكانياته وولايته.

وسيحتاج المكتب، في سعيه لتحقيق هذه الأهداف إلى استمرار الدعم المقدم من جميع شركائه وتعميقه، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليون والسلطات الوطنية. ومن خلال المساعدة والدعم المقدمين من الدول بطرق منها توفير الموارد والتمويل، يسعى المكتب إلى الوفاء بولايته بسرعة، من خلال مخرجات ملموسة من شأنها دعم أعمال المقاضاة في المستقبل.

إن ثمة كارثة إنسانية تقع في دارفور، إذ إن هناك من يتسبب في معاناة شديدة من جديد من خلال شن الهجمات على المدنيين. وتحمل النساء والأطفال وطأة ذلك. ومن الضروري ألا تتفاقم الأهم بسبب لامبالاة العالم. ويجب أن ينصب تركيزنا المشترك والتزامنا الجماعي على ضمان أن يشعر جميع الأفراد، بمن فيهم أولئك الذين في دارفور وتشاد، بأن يأتيهم نُعطى القيمة نفسها، وتُعامل بالشعور بالحاجة الملحة نفسها، عندما يلتجئون إلى القانون طلبا للحماية.

أولا - مقدمة

1- عملا بقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)، المؤرخ 31 آذار/مارس 2005، أُحال مجلس الأمن الحالة في دارفور بالسودان اعتبارا من 01 تموز/يوليه 2002 إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

2- ويقدم هذا التقرير معلومات محدثة عن التقدم الذي أُرزه المكتب خلال الأشهر الستة الماضية، فيما يتعلق بأنشطة التحقيق والمقاضاة في الحالة في دارفور. ويبين التقرير الأنشطة التي اضطلع بها المكتب فيما يتعلق بكل مسار من مسارات التحقيق الرئيسية، ويقمّ مدى تحقيق الأهداف المحددة في التقرير السابق.

ثانيا - التقدم المحرر في خريطة الطريق

3- في هذا التقرير التاسع والثلاثين المقدم من المدعي العام إلى مجلس الأمن، يسلط المكتب الضوء على بعض من التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية الأربعة التي تشمل التحقيق الذي أعلن عنه المدعي العام في تموز/يوليه 2023، ومسارات التحقيق الثلاثة المعلقة الناشئة عن الجرائم المُدعى ارتكابها في الفترة منذ عام 2003 وما بعده. ويشدد هذا الفرع كذلك على بعض التحديات التي أثرت على تنفيذ استراتيجية المكتب فيما يتعلق بالحالة في دارفور، علاوة على التطورات المشجعة نسبياً فيما يخص المبادئ الرئيسية الثلاثة التي يقوم عليها عمل المكتب في هذه الحالة.

(1) التقدم المحرز في مسارات التحقيق الرئيسية

أ- التحقيق الجاري في الجرائم المُدعى ارتكابها في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023

4- لا يزال التحقيق في الادعاءات المستمرة التي تفيد بارتكاب جرائم دولية في الحالة في دارفور يشكل أولوية ملحة للمكتب، نظراً لاستمرار الأعمال العدائية، وتورط جماعات مسلحة متعددة، ومستوى الإصابات، وجم الجرائم الدولية المُدعى ارتكابها في جميع أنحاء الإقليم.

5- إن أعمال العنف والإجرام، التي بدأت في عام 2023 واستمرت حتى عام 2024، تُمثل استمراراً للجرائم التي بدأت في عام 2003. وبحسب ما أكده مرارا وتكرارا المجني عليهم والشهود ومنظمات المجتمع المدني للمكتب، فإن هذه الأعمال الوحشية هي نتيجة استمرار الإفلات من العقاب على الجرائم التي بدأت منذ أكثر من عقدين، وتضمنت كثيرا من الأطراف الرئيسية نفسها. ولا يزال العديد من المشتبه فيهم يفلتون من تطبيق القانون تطبيقاً صارماً. فمن يرتكبون الجرائم الحالية يجترئون عليها بسبب ما يتصورونه من غياب المساءلة.

6- إن أهل دارفور هم الذين ما زالوا يعانون من نتائج هذه الحلقة المفرغة المؤلفة من الإفلات من العقاب والإجرام. ويتفاقم الوضع الإنساني الكارثي الحالي مع استمرار النزاع في انتشاره إلى مناطق أخرى من البلد، مع ورود مزاعم متزايدة تفيد بارتكاب انتهاكات على يد الأطراف المتحاربة والجماعات المسلحة المنتسبة إليها. ووفقاً لما أفاد به مفوض الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أدى هذا النزاع بالفعل إلى نزوح أكثر من تسعة ملايين شخص مع فرار ما يقرب من مليوني شخص من البلد.

7- ومنذ اندلاع الأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة والدعم السريع في الخرطوم في 15 نيسان/أبريل 2023، جمع المكتب أدلة واسعة النطاق تتضمن مزاعم عديدة تتعلق بارتكاب جرائم في دارفور تقع ضمن اختصاص المحكمة. وتتعلق هذه المزاعم بأمور منها الجرائم الجنسية، والجرائم المرتكبة ضد الأطفال، والاستهداف العشوائي للسكان المدنيين، والهجمات على مخيمات المشردين داخلياً، وقصف البنى التحتية المدنية أو استهدافها وأعمال القتل والنهب.

8- وتمحور التحقيق الجاري في الجرائم الأخيرة المرتكبة في غرب دارفور بوجه خاص حول الأدلة الإجرامية التي وقعت في مدينة الجنية والمناطق المحيطة بها في عام 2023. وجمع المكتب مجموعة متنوعة من الأدلة فيما يخص هذا المسار من مسارات التحقيق، بما فيها إفادات الشهود والأدلة المستندية والمعلومات المفتوحة المصدر.

9- ومنذ صدور التقرير الأخير، نشر المكتب العديد من فرق التحقيق والتوعية في المواقع ذات الصلة في الميدان، وكثف أنشطة تواصله مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المتضررة والمجني

عليهم، علاوة عن الكيانات الحكومية الدولية والخاصة لدعم التحقيقات الجارية. وشمل ذلك البعثات الميدانية التي أوفدها المكتب إلى العديد من البلدان، بما في ذلك السودان وتشاد، لجمع الأدلة والتواصل مع المجتمعات المحلية ذات الصلة. وشملت نتائج عمليات النشر الميدانية تلك ما يلي:

- تمكّن المستشارون المعنيون بالتعاون الدولي من تأمين الشراكات والشبكات اللازمة التي سمحت للمكتب بالمضي قدما في التحقيق، بسبل منها العمل مع السلطات السودانية في بورتسودان؛
- تواصل المحققون مع مجموعة متنوعة من أصحاب المصلحة والمصادر، فحصلوا بذلك على معلومات ذات صلة، وأجروا مقابلات مع الشهود، وجمعوا أدلة في عدد من المواقع؛
- على المنوال نفسه، وكما يرد بالتفصيل أدناه، عملت فرق التوعية التابعة للمكتب مع المنظمات الجماهيرية والمجتمعات المتضررة، مستمعة إلى تجاربها مباشرة، وشارقة عمل المحكمة، ومشجعة ما قد تكون لديها من معلومات ذات صلة على الاتصال به. وقد نفذ العديد من عمليات النشر هذه في ظل ظروف صعبة بسبب التحديات الأمنية والعملياتية؛
- أجرى أخصائيو في التحقيقات المفتوحة المصدر داخل المكتب عمليات بحث ذات أهمية، بمساعدة وتعاون من عدد من الشركاء ذوي القيمة الذين ينشطون في هذا المجال؛
- مع توسع نطاق عملية جمع الأدلة وتنوعها، يعكف المحللون داخل المكتب أيضا على تحديد الأنماط المهمة ومجالات الاهتمام والجهات الفاعلة الرئيسية ذات الصلة بتحقيقات المكتب، وهو ما يعزز الوقوف على الروابط القائمة بين الأفراد والتنظيمات والجرائم. وكذلك، قدم العديد من شركاء التعاون مساعدة مهمة في هذا السياق، بسبل منها تحليلهم للبيانات المفتوحة المصدر؛
- ويُجري محامو الادعاء ضمن الفريق المعني بدارفور الآن دراسة دقيقة لكل من البيانات الأولية والتحليلات ذات الصلة، ويحددون الخطوات التالية في سياق التكييف القانوني للوقائع.

10- وتعبيرا عن أهمية الحصول على أوسع مجموعة من المعلومات والأدلة للإسراع في تنفيذ ولاية المكتب فيما يتعلق بدارفور، أصدر المدعي العام في 05 زيران/يونيه 2024 نداء علنيا آخر للحصول على المعلومات والتعاون من جميع فئات المجني عليهم ومنظمات المجتمع المدني والسلطات الوطنية والشركاء الدوليين القادرين على فعل ذلك، للتواصل مع المكتب وتزويده بأي أدلة ومواد تتعلق بالأعمال الواسعة التي تُرتكب باليا ضد السكان المدنيين في جميع أنحاء دارفور. وشدد المدعي العام على تقديم أي مواد مرئية أو صور فوتوغرافية أو مواد صوتية تُلتقط في الميدان، وإجراء اتصالات مع أولئك الذين قد يكونون قادرين على الإدلاء بشهاداتهم.

11- ولئن كان التركيز الرئيسي للمكتب خلال الفترة المشمولة بالتقرير قد تناول الجرائم المرتكبة في غرب دارفور، فقد تلقى المكتب أيضا معلومات مستفيضة تتعلق بالجرائم التي يُدعى ارتكابها في مدينة الفاشر والمناطق المحيطة بها خلال الأشهر الثلاثة الماضية، ولفظ تلك المعلومات. ففي الأشهر الأخيرة، مثلت ولاية شمال دارفور وعاصمتها الفاشر مركزا للأعمال العدائية المسلحة بين القوات المسلحة والدعم السريع والجماعات المسلحة المتحالفة معها، مع ورود تقارير تفيد بأن الدعم السريع يسيطر على ولايات أخرى في إقليم دارفور. وقد نجم عن هذه الأعمال العدائية وضع إنساني وخيم يتسم بمزاعم ارتكاب جرائم ضد السكان المدنيين، وتدمير البنى التحتية المدنية، أو إلحاق

أضرار جسيمة بها من كلا الطرفين المتحاربين، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور وضع المشردين داخليا.

12- وبغية تمكين المكتب من الوفاء بولايته، من المهم أن يواصل مقدمو المعلومات المبادرة بالاتصال بالمكتب لتزويده بمعلومات عن جميع الأطراف التي ترتكب جرائم في دارفور، ولا سيما الأفراد الذين ارتكبوا شخصيا جرائم تدخل في اختصاص المحكمة. وإضافة إلى ذلك، يحث المكتب الدول والمنظمات التي تفرض عقوبات على الأفراد المتورطين في النزاع أو الذين يدعمونه على المبادرة بإتاحة هذه المعلومات للمكتب.

13- وإذا أُتيحت لأي دولة إمكانية الوصول إلى معلومات ذات صلة بشأن هوية مرتكبي الجرائم، فلا بد من إطلاع المكتب على هذه المعلومات. وعندما توجد داخل نطاق الولاية القضائية للدول منظمات مجتمع مدني تتصدى لقضية المساءلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور، فمن الضروري للغاية دعمها للانخراط في هذا العمل والمبادرة بتقديم المعلومات إلى المكتب.

14- ويطلب المكتب إرسال أي معلومات ذات صلة عن الجرائم المرتكبة في دارفور عبر منصته المخصصة والمؤمنة. رابط المكتب: (OTPLink.icc-cpi.int).

15- ويرى المكتب، من خلال الأنشطة المبينة في تقريره، أن تقدما قويا وسريعا يُحرز في تحقيقاته. لكن، في حين أن هذه الجهود قد أسفرت عن مصادر معلومات وأدلة مهمة، وعلى الرغم من الدعم الذي تلقتة من الدول من خلال تخصيص موظفين معارين، فإن القيود ذات الصلة بالموارد البشرية التي يواجهها المكتب لا تزال تؤثر على وتيرة سير هذا التحقيق.

16- ولا غنى عن أن يتلقى المكتب مزيدا من الدعم كيما يصبح قادرا على تنفيذ ولايته بسرعة بمخرجات ملموسة تسمح باضطراره بأعمال المقاضاة في المستقبل. ومن شأن مساعدة الدول ودعمها لميزانية المكتب وموارده المطلوبة أن تحقق فائدة لا غنى عنها في بلوغ تلك الأهداف.

17- ويجب أيضا مائة قدرة المكتب على الاضطلاع بأنشطة تحقيق مستقلة ونزيهة. وينبغي ألا يكون هناك أي تدخل في عمل المكتب أو شركائه المتعددين ومصادر معلوماته، وخاصة المجني عليهم والشهود، والمنظمات الجماهيرية التي توثق الجرائم المدّعى ارتكابها في دارفور. ويدعو المكتب جميع الأطراف المتحاربة والجماعات المنتسبة إليها إلى الامتناع عن ارتكاب أي سلوك من شأنه أن يمنع هذه المنظمات من التعاون معه، أو التأثير على العمل المستقل الذي يضطلع به المكتب.

18- ويدعو المكتب مرة أخرى جميع الأطراف المتورطة في النزاع إلى الامتثال للقانون الدولي الإنساني، وضمن الامتثال له، وكفالة عدم استهداف السكان المدنيين والأشخاص المشمولين بالحماية والأهداف المشمولة بالحماية أو تعريضهم للجرائم. ولئن كان الكثيرون قد وجدوا مأوى لهم في البلدان المجاورة للسودان، فإن معاناتهم هي بمثابة تذكيرة مستمرة بأهمية العمل الجماعي، لمعالجة الإفلات من العقاب الذي يسعى إليه العديد من الجناة إلى استخدامه درعا واقية لهم للاستمرار في ارتكاب الأعمال الوحشية.

ب- الدعاوى في ق عمر البشير و عبد الرئيم سين وأمد هارون

19- أصدرت المحكمة أوامر إلقاء قبض على السادة عمر البشير وعبد الرّيم سيني وأمد هارون. وادعى المكتب أن هؤلاء المشتبه فيهم الثلاثة مسؤولون عن عدد لا يُحصى من الجرائم الجماعية المرتكبة في دارفور منذ عام 2003. ويجب على الدول أن تدعم الجهود الرامية إلى القبض على هؤلاء المشتبه فيهم وتقديمهم إلى المحكمة.

20- ويواصل المكتب سعيه النشط إلى تحقيق العدالة في هذه الدعاوى، وتضم التحقيقات فريقا متخصصا يمضي نحو تحقيق هذه الغاية. لذلك، ينبغي على الدول ألا تفسر مرور الوقت، واندلاع النزاع في السودان مجددا، وما يبذله المشتبه فيهم من جهود مستمرة كي يظلوا طلقاء على أنها إشارات تفيد بأن المكتب لم يعد يركز على محاسبة هؤلاء المشتبه فيهم على الجرائم المُدعى ارتكابهم إياها. ويواصل المكتب تكثيف عمله مع التركيز على إلقاء القبض عليهم ومحاكمتهم.

21- وفي السياق الحالي، يرى المكتب أهمية ضمان المساءلة عن الجرائم الجماعية التي نشأت عن استخدام كومة السودان للجنجويد في عام 2003، نظرا إلى أن الإفلات من العقاب على مثل هذه الأعمال، كما أُشير إليه أعلاه، قد مهد الطريق على نحو لا لبس فيه إلى عودة اندلاع النزاع المسلح في عام 2023.

22- ومن الواجب فهم الحالة الراهنة للنزاع من خلال الاعتراف بالجذور والسياق اللذين انبثق منهما ذلك النزاع من جديد. فأنماط العنف التي نشهدها تتضمن العديد من الجهات الفاعلة نفسها والجناة أنفسهم المرتبطين بالأعمال الوحشية المُدعى ارتكابها في دارفور في عام 2003. وأنماط إيقاع الضحايا والقتل والتدمير، التي تحدث في المجتمعات المحلية المتضررة نفسها، تشبه على نحو لافت للنظر أيضا الأداث التي وقعت في عام 2003. ولكسر لفة العنف والإفلات من العقاب، من الضروري للغاية ألا يقتصر الأمر على الاعتراف بجذور النزاع الدائر حاليا فحسب، وإنما يجب أيضا ضمان مساءلة من نثروا بذوره.

ج- محاكمة السيد علي محمد علي عبد الرّيم من المعروف أيضا باسم علي كوشيب

23- سعيا إلى تحقيق المساءلة عن الجرائم السابقة، واصل المكتب مشاركته في محاكمة علي عبد الرّيم من، المعروف أيضا باسم علي كوشيب. فتفيد الادعاءات أن السيد عبد الرّيم من أذع عماء الجنجويد، وقد وُجهت إليه 31 تهمة بارتكاب جرائم وحرب وجرائم ضد الإنسانية يُدعى ارتكابها في دارفور بالسودان في الفترة بين آب/أغسطس 2003 ونيسان/أبريل 2004 على الأقل.

24- ومنذ صدور التقرير الثامن والثلاثين، استدعى الدفاع 11 شاهدا إضافيا. ومن بين 19 شاهد نفي، أدلى 17 شاهدا منهم بشهادة مباشرة، منهم 12 شاهدا أدلوا بشهادة شفوية، وخمسة خبراء أدلى أربعة منهم بشهاداتهم بموجب القاعدة 68(3) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وإضافة إلى ذلك، سُمح لشاهدين بالإدلاء بشهادتيهما عملا بالقاعدة 68(2)(ب) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

25- وقد تقرر إرجاء موعد اختتام المحاكمة. ورغم أن الدفاع استدعى من كان يُعتقد أنه آخر شهوده في 12 حزيران/يونيه 2024، فقد أذنت الدائرة مؤخرا للدفاع باستدعاء شاهد إضافي خلال الفترة ما بين 16 و20 أيلول/سبتمبر 2024.

34- وأثارت مجتمعات اللاجئين شواغل عديدة تتعلق بوضعهم الإنساني، فيما يتعلق بالغذاء والمأوى والإرشاد النفسي-الاجتماعي. وبينما أعربوا أيضا عن تقديرهم للسلطات التشادية على استقبالهم ومساعدتهم، وأقروا بتلقي المساعدة الإنسانية التي تقدمها وكالات الأمم المتحدة، وغيرها من المنظمات ومنظمات المجتمع المدني، فقد شددوا على أن مستوى المساعدات الإنسانية الحالية أو المتوقعة لا يُضاهي حجم احتياجاتهم. ومن شأن الدعم المقدم من الدول والجهات المانحة الأخرى لزيادة مستوى المساعدة الإنسانية أن يساعد على معالجة الظروف المعيشية والحالة الهشة للاجئين، ومن شأنه أن يسهم على نحو غير مباشر في عمل المكتب، من حيث تمكين المجني عليهم والشهود من التفاعل مع المحققين على نحو أكثر فعالية مع معالجة شواغلهم المتعلقة بالبقاء على قيد الحياة من خلال تقديم ما يكفي من الدعم الإنساني إليهم. ويعرب المكتب عن امتنانه لحكومة تشاد ومجلس اللاجئين التشادي لوكالات الأمم المتحدة على تعاونها ودعمها اللذين مكّنا من التواصل الميداني مع المجتمعات المحلية المتضررة.

35- وإدراكا من المكتب لمسؤوليته عن التحقيق في ظروف التجريم والتبرئة على حد سواء، فقد تواصل كذلك مع الزعماء القبليين والإداريين للمجتمعات المحلية العربية التي يُزعم تورطها في النزاع الدائر في دارفور. وقد أتاح هذا التواصل، وهو الأول من نوعه منذ بدء التحقيق في دارفور في عام 2005، للمكتب أن يشرح ولاية المحكمة وأنشطتها لهؤلاء الزعماء. وكانت هذه أيضا فرصة للتصدي لأي تشويه لعمل المحكمة والمكتب. ويأمل المكتب في مواصلة تعزيز هذا التواصل المفيد في المستقبل مع تقدم سير تحقيقاته.

36- وتعزيزا لاتصالاته وشراكاته التي أقامها على مدار العام الماضي مع منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية، زاد المكتب واره مع العديد من منظمات المجتمع المدني التي ترصد الحالة في دارفور وتوثق الأعمال الواسعة وعمّقه. وقد اتخذ هذا الحوار أشكالاً مختلفة تهدف من ناحية إلى مساعدة أنشطة التحقيق التي يضطلع بها المكتب، ومن ناحية أخرى إلى إطلاع منظمات المجتمع المدني على آخر المستجدات بشأن المحكمة وأنشطة المكتب، ومساعدتها على تعزيز قدراتها.

37- وفي هذا الإطار، نفّذ المكتب أنشطة تواصل، وعقد اجتماعات مثمرة مع منظمات المجتمع المدني السودانية التي زارت المحكمة، وقدمت معلومات متعلقة بالأحداث في دارفور. ونفّذ المكتب كذلك أنشطة تواصل واسعة النطاق مع منظمات المجتمع المدني في إطار بعثاته الميدانية تحقيقا للهدف نفسه. وسهّل بعض الشركاء من منظمات المجتمع المدني الاتصالات بين المكتب والعديد من المجني عليهم الذين عانوا من جرائم يُحتمل أن تقع ضمن اختصاص المحكمة. وأعرب المكتب كذلك عن امتنانه خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمختلف المدخلات التي قدمتها منظمات المجتمع المدني السودانية خلال المشاورات بشأن إعداد المكتب وصياغته سياسات جديدة قادمة، بما في ذلك السياسة المتعلقة بجرائم الرّق.

38- وفي 20/يونيه 2024، شارك المكتب في جلسة توعية عبر الإنترنت نظّمها قلم المحكمة مع منظمات المجتمع المدني وممثلي وسائل الإعلام. وخلال هذه الجلسة، شرح المكتب ولايته، وقدم معلومات محدّثة عن مختلف مسارات التحقيق، بما في ذلك المسار المتعلق بدعوى عبد الرّحمن. وتفاعّل أيضا بطريقة بناءة مع ممثلي منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية الذين حضروا المائدة المستديرة السنوية المشتركة بين المحكمة والمنظمات غير الحكومية التي عُقدت خلال الشهر نفسه. وستتابع العديد من الاتصالات التي أُجريت خلال هذه المائدة المستديرة في الأشهر المقبلة لدعم عمل

المكتب بينما يواصل تحقيقاته فيما يتعلق بالجرائم المُدعى ارتكابها منذ نيسان/أبريل 2023 في دارفور.

39- واستجابةً للطلبات التي تلقاها المكتب، واستمراراً لما يبذله من جهود للمساعدة في تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني المحلية على توثيق ادعاءات الجرائم لأغراض المساءلة، شارك المكتب في ثلاث لقاءات عمل نظمها في آذار/مارس □ و□ زيران/يونيه وتموز/يوليه 2024 شركاء من منظمات المجتمع المدني الدولية والإقليمية. وخلال هذه التفاعلات المثمرة، كان هناك تركيز خاص على الجرائم المرتكبة ضد الأطفال وتلك التي تؤثر عليهم، علاوةً على الجرائم الجنسية، وهو ما يجسد أيضاً الأولوية المستمرة التي يوليها المكتب لتلك الجرائم.

40- كما أتت لقاءات العمل هذه فرصة للمناقشات المفصلة بشأن التنفيذ العملي للمبادئ والمنهجية التي تناولتها المبادئ التوجيهية، التي تحمل عنوان ”توثيق الجرائم الدولية وانتهاكات □ فوق الإنسان لأغراض المساءلة الجنائية – مبادئ توجيهية لمنظمات المجتمع المدني“، والتي اشترك في إعدادها المكتب والوكالة الأوروبية للتعاون القضائي (يوروجست). وأتت اللقاءات التفاعلية لأعضاء المكتب، إلى جانب خبراء آخرين في القانون الجنائي الدولي والقانون الدولي الإنساني، المساهمة في أنشطة التوجيه مع الشركاء من المجتمع المدني. وأعطيت، من خلال هذا التواصل، العديد من منظمات المجتمع المدني السودانية تعليقات ونصائح مخصصة بشأن كيفية مواصلة تعزيز أنشطة التوثيق التي تضطلع بها فيما يتعلق بالجرائم الموثقة المُدعى ارتكابها في السودان. وفي □ بين أن تركيز المكتب على صعيد التحقيقات لا يزال منصبا على إقليم دارفور بموجب قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1593 (2005)، فإن أعمال التوثيق المهمة التي تضطلع بها العديد من منظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بأقاليم أخرى من السودان ستنتج عنها مساهمة كبيرة في آليات المساءلة الأخرى غير المحكمة، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي.

41- ويجب الحفاظ على الجهود التي تبذلها منظمات المجتمع المدني المحلية والإقليمية والدولية ودعمها من جميع الجهات الفاعلة، من أجل دعم العمل الجماعي الفعال بهدف المساءلة عن الجرائم الدولية المرتكبة في السودان.

ب- التعاون مع السلطات الوطنية السودانية

42- خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، اتخذ التعاون مع السلطات الوطنية السودانية مسارا أكثر إيجابية مقارنة بالسنوات السابقة.

43- وكما هو مبين في التقرير السابق، كان تعيين السلطات السودانية جهةً تنسيق جديدة للتعاون تطورا واعدة عقب الزيارة الأخيرة للمدعي العام إلى السودان التي أجريت في آب/أغسطس 2022. وبهذا التعيين وما تلاه من عمل مع المكتب، اتخذت خطوات لإصدار التأشيرات وتنفيذ بعض طلبات المساعدة المتعلقة التي وجهها المكتب.

44- وأشار المكتب، في تقريره الأخير، إلى أنه اضطر إلى تأجيل زيارته المقررة إلى بورتسودان إلى ما بعد 01 شباط/فبراير 2024، نظرا إلى الحالة المضطربة السائدة في السودان آنذاك. وفي آذار/مارس □ 2024، بعد تقديم السلطات السودانية تأشيرات جديدة، زار وفد من المكتب بورتسودان، □ يث عقد

اجتماعات مع السلطات السودانية فيما يتعلق بالحالة الراهنة ومزاعم ارتكاب جرائم في دارفور، علاوة على تناول مسألة تنفيذ طلبات المساعدة المعلقة.

45- وأثناء الزيارة لممثلي المكتب إجراء مناقشات مباشرة ومستفيضة مع السلطات السودانية عن مستوى التعاون الذي يطلبه المكتب، عملاً بقرار مجلس الأمن 1593، وأهمية التزام السلطات السودانية بتحقيق العدالة، وإزاء أعمال المكتب ذات الصلة.

46- ويسر المكتب أن يفيد بأن السلطات السودانية ما فتئت تتفاعل مع المكتب وتتواصل معه بطريقة بناءة، وتعمل على تلبية ما جاء في طلبات المساعدة المعلقة خلال الأشهر الماضية. ومع استمرار أنشطة التحقيق، يربى المكتب بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها السلطات السودانية لتنفيذ طلبات المساعدة.

47- وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وإضافةً إلى طلبات المساعدة الخمسة والثلاثين المعلقة المشار إليها في التقرير الثامن والثلاثين، وُجّهت ثلاثة طلبات إضافية إلى السلطات السودانية عقب البعثة التي أوفدت إلى بورتسودان، وهو ما أسفر عن عدد إجمالي يبلغ ثمانية وثلاثين طلب مساعدة.

48- ومن بين هذه الطلبات الثمانية والثلاثين، اختار المكتب إعطاء الأولوية إلى 13 طلباً في جميع مسارات التحقيق. ووفاء من السلطات السودانية بالالتزام الذي قطعته على نفسها بمناسبة زيارة المكتب إلى بورتسودان، عملت السلطات السودانية مع المكتب على اتخاذ ما يلزم من إجراءات لجميع الطلبات الثلاثة عشر ذات الأولوية: حيث نُفذت الآن ثلاثة طلبات كلياً، ونُفذت أربعة طلبات جزئياً، ولا تزال أربعة طلبات أخرى معلقة، في حين رُفض طلب واحد، وتجاوز طلب واحد مدته. وسيواصل المكتب العمل مع السلطات السودانية من أجل التنفيذ الكامل للطلبات المعلقة الثلاثة عشر ذات الأولوية، بينما سُنطى الأولوية أيضاً لطلبات أخرى ضمن الطلبات الخمسة والعشرين لاتخاذ مزيد من الإجراءات.

49- ويربى المكتب بالجهود التي تبذلها السلطات السودانية للاستجابة لطلبات المكتب المعلقة والتزامها بالاستجابة للطلبات المتبقية وأي طلبات جديدة. وهذا الموقف جدير بالترقب، حيث إنه يسرّ تقديم السلطات السودانية معلومات إلى المكتب والوصول إلى شهود كوميين محتملين.

50- وينبغي مواصلة تعزيز هذا التطور لتمكين المكتب من الوفاء الكامل بولايته المتعلقة بالتحقيق والادعاء، عملاً بقرار مجلس الأمن 1593. ولذلك، يشدد المكتب على أهمية مواصلة السلطات السودانية تقديم المساعدة فيما يتعلق بأي طلبات معلقة ومقبلة. ويشدد المكتب أيضاً على أهمية اتخاذ السلطات السودانية مزيداً من الإجراءات لضمان إمكانية محاسبة الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم خطيرة في دارفور.

ج- زيادة سبل المساءلة: التعاون مع الدول غير الأطراف والمنظمات الدولية والإقليمية

51- لا يرجع نجاح تحقيقات المكتب جزئياً إلى التعاون الذي أبدته السلطات السودانية فحسب، بل إلى ما أبداه العديد من الشركاء الآخرين أيضاً، بما في ذلك دول غير أطراف ومنظمات دولية وإقليمية. فلا غنى عن التعاون للاضطلاع بأنشطة المكتب الرامية إلى جمع أدلة جديدة، وعقد مقابلات مع الشهود، وتعزيز الدعاوى المنظورة، وإقامة العدل وتحقيق المساءلة على نحو سريع في سياق الحالة في دارفور.

52- ويعرب المكتب عن تقديره الشديد للخطوات المشجعة التي اتخذتها الدول التي أتت مؤخرا إمكانية الوصول إلى أراضيها، الأمر الذي مكّن ممثليه من التواصل مع الشهود والمجني عليهم من جراء الجرائم المُدعى ارتكابها. وتكتسي هذه الشراكات الجديدة، التي تشمل الدول والكيانات الخاصة على حد سواء، أهمية كبيرة للاضطلاع بولاية المكتب، وتتيح فرصا جديدة لإراز تقديم كبير في التحقيقات.

53- ويثني المكتب أيضا على الدعم المقدم من الدول من خلال إعارات الخبراء الوطنيين، وكذلك المقدم من المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، لما توفره من مساعدة عملياتية ولوجستية ضرورية، وعلى ما يقدمه موظفو الأمم المتحدة من معلومات وما يدلون به من إفادات. فما برقت هذه المساعدة تكتسي أهمية لا غنى عنها للمكتب. ولا يزال استمرار التعاون والمساعدة أمرا كبيرا يمكن المكتب من بذل جهوده الرامية إلى ضمان المساءلة عن الجرائم المُدعى ارتكابها في دارفور.

54- وقد دعا المكتب أيضا، في تقريره الأخير، إلى إبداء استجابة سريعة من دول غير أطراف لإراز تقديم في مختلف دعاواه وتحقيقاته. ومن شأن هذه الاستجابات أن تُسهل لإراز تقديم سريع في التحقيق في الجرائم المُدعى ارتكابها منذ نيسان/أبريل 2023، علاوة على الدعاوى القائمة المتعلقة بالسيادة البشرية وسين وهارون. وفي حين لا يزال على الدول غير الأطراف أن تلبّي هذه الدعوة على نحو واف، فينبغي للدول أيضا أن تكون سباقة في تقديم المعلومات إلى المكتب، أو في تقديم مساعدتها في أي من المجالات التي تعتقد أنها يمكن أن تساعد المكتب على الوفاء بولايته. ولهذا الغرض، جرت مشاورات مسبقة مع الممثلين الدبلوماسيين من مختلف الدول ومع منظمات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وستواصل خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

55- ويواصل المكتب، كما فعل في السنوات السابقة، تقديم مساعدته ومد جسور تعاونه دعما لأي جهود قبيية تُبذل لضمان المساءلة، وسد أي ثغرة تتيح الإفلات من العقاب في سياق الحالة في دارفور. ولهذا، قوبلت الطلبات الواردة، في الفترة المشمولة بالتقرير، من السلطات الوطنية في الدول التي تحقق في السلوك المنسوب إلى أفراد فيما يتعلق بالنزاع الدائر في دارفور، والجرائم المُدعى ارتكابها فيه، بردود فعل إيجابية من المكتب. وشمل ذلك تقديم دعم كبير إلى أجهزة إنفاذ القانون في إراز الدول الأطراف، وهو ما سيفيد في العثور على معلومات وأدلة ذات صلة بالتحقيقات التي يضطلع بها المكتب في الجرائم المرتكبة منذ نيسان/أبريل 2023.

ثالثا - التطلع إلى المستقبل

56- في الوقت الذي يستعد فيه المكتب للمرحلة النهائية من محاكمة عبد الرزاق من، لا يزال عقدا العزم على المضي قدما في مسارات التحقيق الأخرى للفصل في الدعاوى التي لا تزال قيد النظر، المقامة ضد هاربين مثل السادة البشير وسين وهارون، والمضي صوب المقاضاة فيما يتعلق بالجرائم المُدعى ارتكابها في دارفور منذ عام 2023.

57- وقد عبّر عن هذه الحاجة الجوهرية لتحقيق العدالة في مناسبات متعددة، لا أولئك الذين شهدوا على الجرائم التي ارتكبت قبل عقدين من الزمن وعانوا منها فحسب، بل أيضا المجني عليهم جراء الجرائم المُدعى ارتكابها منذ نيسان/أبريل 2023 في دارفور والناجون منها.

58- وبغية بلوغ هذه الغاية الحتمية، سيواصل المكتب بالفعل الاعتماد على ما يُقدّم من الدول الأطراف والدول غير الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني والكيانات الخاصة الأخرى من دعم ومساعدة وتعاون. وسيظل المكتب أيضا بحاجة إلى التعاون الذي تقدمه السلطات السودانية والأدلة الحاسمة التي يقدمها شهود العيان، وغيرهم من الأفراد الذين لديهم معلومات قد تساعد المكتب في الدعاوى المنظورة والتحقيقات الأثبات عهدا في الجرائم المُدعى ارتكابها في دارفور.

(1) تقييم معايير الحالة

59- فيما يلي معلومات مُحدّثة عن التقدم الذي أحرزه المكتب فيما يتصل بالمعايير المحددة.

- **تأمين الحصول على أدلة إضافية فيما يتعلق بالجرائم المرتكبة في دارفور منذ نيسان/أبريل 2023:** تم الوفاء بهذا المعيار. كما هو مبين فيما سبق، ففي سياق التحقيق الذي يُجريه المكتب، لا سيما فيما يتعلق بالجرائم المُدعى ارتكابها في غرب دارفور، جمع المكتب معلومات وأدلة مستفيضة من بينها إفادات الشهود والمواد المفتوحة المصدر والقرائن، بما في ذلك ما يتعلق بالجرائم الجنسانية. وستستمر هذه الجهود على وجه الاستعجال في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

- **مواصلة ضمان المشاركة الفورية والفعالة في المحاكمة الجارية للسيد عبد الرحمن من دارفور وأماكن أخرى للتحقيق:** تم الوفاء بهذا المعيار. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أوفى المكتب بالتزامه بمواصلة مساعدة الدفاع، وعمل، متى أُتيحت الفرصة، بروح تعاونية للمضي قدما بالمحاكمة. ومع الانتهاء من جمع شهادات شهود الدفاع كافة تقريبا، ما عدا الشاهد الإضافي الذي سيُستدعى في أيلول/سبتمبر 2024، من المأمول اختتام الدعوى هذه السنة.

- **زيادة التواصل مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى للتحقيق:** تم الوفاء بهذا المعيار. ولا يزال التواصل مستمرا منذ التقرير الأخير للمكتب بسبل منها نشر المحققين ومستشاري التعاون في تشاد، مع إقامة شراكات جديدة مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الجماهيرية دعما لأنشطة التحقيق. وهذه الشراكة مفيدة لكل من المكتب وهذه المنظمات، من خلال الدعم المقدم من المكتب لتعزيز قدراتها، لا سيما فيما يتعلق بمنظمات المجتمع المدني التي توجه مبادراتها التوثيقية نحو المساءلة عن الجرائم المرتكبة في السودان. ويضيف التعاون وتلقي المعلومات من هؤلاء الشركاء من منظمات المجتمع المدني قيمة كبيرة لجهود التحقيق التي يبذلها المكتب.

- **تقديم مساعدة استباقية ومجدية فيما يتعلق بالجهود التي تبذلها السلطات الوطنية للتحقيق مع الجناة المحتملين، بما يتماشى مع مبادرات المكتب للتكامل المعزز:** تم الوفاء بهذا المعيار. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، ما فتئ المكتب يقدم بنشاط المعلومات والمساعدة إلى الدول التي تحقق في الأفعال والسلوكيات التي يُحتمل أن تكون ذات طابع إجرامي فيما يتصل بالحالة في دارفور، ليدعم بذلك ما يُتخذ من إجراءات ملموسة في الولايات القضائية الوطنية. وفي نيسان/أبريل 2024، دشّن المكتب أولى سياساته المتعلقة بالتكامل والتعاون بعد مشاورة عالمية بدأت في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وهذه السياسة ذات صلة كبيرة بالحالة السائدة في السودان اليوم، وتسعى إلى زيادة تعزيز الإطار الذي

يمكن على أساسه التعاون مع الدول والجهات الفاعلة الأخرى دعماً للإجراءات في الولايات القضائية الوطنية.

● **تعميق التعاون مع الدول لدعم مبع تحقيقات دارفور، مع التركيز بصفة خاصة على تأمين توفير المعلومات فيما يتعلق بالأعمال الوحشية المدّعى ارتكابها حالياً:** تم الوفاء بهذا المعيار جزئياً. وكان تقديم المعلومات المتعلقة بالأعمال الوحشية المدّعى ارتكابها من الدول محدودة ومحفوظاً بمزيد من التحديات خلال الفترة المشمولة بالتقرير، على الرغم من ثبوت فاعلية المعلومات التي تمكّن المكتب من الحصول عليها من عدد محدود من الدول. ومع ذلك، تجسدت سبل تعاون أخرى مع دول وكيانات خاصة ومنظمات مجتمع مدني جديدة تدعم جميع مسارات التحقيق في الحالة في دارفور بسبل منها تقديم قرائن أو من خلال تسهيل إجراء مقابلات مع الشهود على أراضي الدول. ولا تزال بعض هذه السبل، التي ظهرت في الأونة الأخيرة، مفتوحة أمام مواصلة المكتب استكشافها وتطويرها في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل.

● **العمل على بلوغ مخرجات تحقيق في إطار مسار التحقيق في الأعمال الوحشية المدّعى ارتكابها في سياق الأعمال العدائية الحالية:** يجري إراز تقدم في الوفاء بهذا المعيار. واستناداً إلى التحسينات التي أدخلت على قنوات التعاون وجمع الأدلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذلت جهود مركزة بهدف الوصول إلى مخرجات التحقيق والمقاضاة في هذا المسار من مسارات التحقيق، وستستمر هذه الجهود مع تحديد عدة خطوات لسد الثغرات القائمة في التحقيق.

● **تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بالدعوى المنظورة في الحالة في دارفور:** يجري إراز تقدم في الوفاء بهذا المعيار. ولا تزال الدعوى المتعلقة بالسادة البشير وإسين وهارون تشكل أولوية للمكتب، ولجهوده الرامية إلى تقوية الأدلة المتعلقة بمسؤوليتهم الجنائية عن الجرائم المدّعى ارتكابها اعتباراً من أوائل الألفية فصاعداً. ومع توافر أدلة وسبل جديدة لتقديم مزيد من التعاون من الدول والأفراد الذين إدوا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، يتوقع المكتب إراز تقدم ملمو في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل. ويجب على الدول أيضاً أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لضمان إلقاء القبض على هؤلاء الهاربين وتسليمهم إلى المحكمة.

(2) الأهداف المُحدثة

60- بالنظر إلى التقدم المحرز خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، والحاجة إلى مواصلة تعزيز جهود المكتب للنهوض بمسؤوليته عملاً بقرار مجلس الأمن 1593، ددت الأهداف التالية للأشهر الستة المقبلة:

● اتخاذ الخطوات التالية اللازمة نحو اختتام محاكمة عبد الرمن:
○ عقب الاستماع إلى آخر شاهد نفي في أيلول/سبتمبر 2024، سيقدم المكتب مذكرته النهائية وملاطاته الختامية وفقاً للجدول القضائي الذي ددته الدائرة الابتدائية.

- الاستمرار في الجمع المسبق للأدلة المتعلقة بجرائم عام 2023 والجرائم الجاري ارتكابها، وتقديم مخرجات التحقيقات:
 - استنادا إلى الزخم الحالي وجمع الأدلة الإضافية ذات الصلة كما هو متوقع، سيكون المكتب في وضع يسمح له بإراز تقديم، ووضع الصيغة النهائية لعمله بشأن التكييف القانوني للوقائع والأدلة فيما يتعلق بأولوياته في التحقيق. وسيرسي ذلك الأساس لصياغة طلبات أوامر القبض فيما يتعلق بالمشتبّه فيهم الرئيسيين فيما بعد، توطئة لتقديمها في الوقت المناسب إلى الدائرة التمهيدية.
 - سيكون استمرار تعاون المجني عليهم والشهود وجميع الشركاء □ اسما في الفترة المقبلة، لتحقيق مزيد من التقدم الملمو □ في هذا التحقيق.
- تعزيز التقدم المحرز فيما يتعلق بالدعوى المقامة على البشير و□ سين وهارون:
 - لا يزال المكتب عاقدا العزم على العمل من أجل الفصل في الدعوى المنظورة المقامة في□ ق هؤلاء المشتبه فيهم الثلاثة الذين لا يزالون طلقاء. وستستمر الجهود الرامية إلى جمع الأدلة الحاسمة من الشهود للمساعدة على مواصلة تعزيز هذه الدعوى وضمان أن الأدلة تُلبى معايير □ تملات الإدانة الواقعية.
 - بالتوازي مع ذلك، سيبدل المكتب كل الجهود اللازمة، وسيتخذ أي خطوات إضافية لتعقب المشتبه فيهم، بما يشمل ضمان دعم الدولة وتعاونها اللازمين لهذا الغرض، مع التركيز بشكل أساسي على القبض على □ مد هارون الذي تتضمن دعواه ادعاءات مماثلة لتلك المنسوبة في الدعوى المقامة في□ ق السيد عبد الر□ من. ودعا لهذا الجهد وغيره من مبادرات التعقب في جميع الحالات المعروضة على المحكمة، أنشأ المكتب قسما متخصصا للتعقب ودمج المعلومات.
- الاستمرار في توطيد أواصر العمل مع الدول والشركاء الآخرين لدعم جميع التحقيقات المتعلقة بدارفور:
 - لا يزال التعاون □ اسما لإراز تقديم ملمو □ في جميع مسارات التحقيق. وفي الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، سيواصل المكتب تأمين الدعم والمساعدة لشركائه في مجالات تقديم المعلومات والأدلة، وتيسير إيفاد بعثات التحقيق، وتقديم الدعم العملي واللوغستي والتحليلي.
- استبقاء التواصل وزيادته مع المجتمعات المحلية المتضررة والمنظمات الجماهيرية في تشاد ودارفور وأماكن أخرى:
 - سيكثف المكتب تواصله مع منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية المتضررة في الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، مستفيدا من التفاعلات السابقة، دعما لجهوده في مجال التحقيق.
 - سيوفد المكتب مزيدا من بعثات التوعية إلى مخيمات اللاجئين في الفترة المشمولة بالتقرير، جنبا إلى جنب مع تبادل الآراء مؤخرا مع زعماء المجتمعات المحلية العربية من دارفور، بغية إقامة □ وار بناء ومستمر بين المكتب وهؤلاء الزعماء.
- تعزيز المساعدة فيما يتعلق بمبادرات التكامل التي تضطلع بها الدول التي تحقق مع الجناة المحتملين:

○ يظل التكامل، مثله مثل التعاون، مهما في عمل المكتب لضمان المساءلة عن الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. وسيواصل المكتب تلبية طلبات الدول والمنظمات التي تُجري تحقيقات فيما يتعلق بالحالة في دارفور ومساعدتها، من خلال تقديم المعلومات والأدلة، وغير ذلك من أشكال الدعم في □ دود إمكانياته وولايته.

رابعاً- خاتمة

61- شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير تقدماً مهماً □ رزه المكتب فيما يتعلق بمختلف مسارات التحقيق التي يتبعها في سياق الحالة في دارفور. ومع استحداث سبل جديدة للتعاون مع مجموعة من الجهات الفاعلة، يتسارع عمل المكتب بهدف إثبات أهمية القانون الجنائي الدولي وإمكاناته لدعم المدنيين في وقت □ تدام النزاع واشتداد المعاناة.

62- وبينما تمضي محاكمة عبد الر□ من نحو اختتامها، من المهم ضمان أن يمتد هذا التعاون والدعم ليشمل التحقيق في المزاعم السابقة والحالية التي تفيد بارتكاب جرائم دولية. ويظل التعاون شرطاً مسبقاً لأي نجاح في الحالات المعروضة على المحكمة.

63- والموقف الذي اتخذته السلطات السودانية خلال الأشهر الماضية يمكن أن يشكل تخلياً واضحاً عن موقف عدم التعاون الذي ساد في السنوات السابقة. إلا أن التقدم المحرز فيما يتعلق بطلبات المكتب للحصول على المعلومات يتناقض مع الموقف المتمثل في عدم اتخاذ خطوات ملموسة نحو إلقاء القبض على السادة البشير و□ سين وهارون وتسليمهم. ويجب ألا ينبع ما على السلطات السودانية من التزام باتخاذ إجراءات □ قيقية في هذا الصدد من واجبها المتمثل في الامتثال لقرار مجلس الأمن 1593 فحسب، وإنما أيضاً من العلاقة التي لا تنفصم بين الألم والمعاناة اللذين لحقا بدارفور قبل عقدين من الزمن والوضع الذي يواجهه في الوقت الحالي.

64- ويدعو المكتب جميع أطراف النزاع في السودان إلى الالتزام بالقانون الدولي الإنساني، والمبادرة بتقديم المعلومات المتعلقة بالجرائم المرتكبة المنصوص عليها في نظام روما الأساسي. فحماية المدنيين □ تمية أساسية لا يمكن لأي طرف تجاهلها. وسيواصل المكتب التعجيل بتحقيقاته للتوصل إلى قرارات بشأن نسبة المسؤولية الجنائية إلى الأفراد المنتمين إلى كلا الطرفين عن الجرائم التي تدرج تحت مظلة النظام الأساسي.

65- وفي نهاية المطاف، ثمة □ اجة ملحة إلى مبادرات دولية متضافرة لمعالجة آثار هذا النزاع، والتوصل إلى □ ل مستدام له، مع معالجة أسبابه الجذرية وضمان المساءلة عن الجرائم الدولية.

66- وسيظل التعاون من جانب الدول الأطراف وغير الأطراف والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والمجني عليهم والشهود ضرورياً للجهود التي يبذلها المكتب، لينفذ بفعالية الولاية التي أناطها به المجلس فيما يتعلق بالحالة في دارفور.

67- ولا بد من الاضطلاع بهذا التعاون بقدر من السرعة والتصميم، إذا أردنا أن نعالج التصور الضار، وإن كان واضحاً، لدى المجتمعات المحلية المتضررة في دارفور، ومفاده أن مصير معاناتهم سيكون مصير الأعمال الوشيية التي نسيها العالم.